

مصطفى كمال أتاتورك

تركيا
بين علمنة أتاتورك وإسلام أردوغان

نشأت الحاج علي*

1- مقدمة

مما لا شك فيه بأن مرحلة حكم أتاتورك تُعدّ مرحلة مهمة وانتقالية في تاريخ تركيا، حيث أنها قلبت الأحداث رأسًا على عقب، وحوّلت تاريخ أمة عاشت لأكثر من ستة عقود على نظام إسلامي تربّت عليه أجيال طيلة فترة حكم الخلافة العثمانية، المليئة بالأمجاد والانتصارات أو ما يعرف بالفتوحات الإسلامية، ليدخلها في مرحلة بعيدة من الفترة العثمانية السابقة، بمسمى جديد هو الجمهورية التركية، ونظام جديد هو النظام العلماني، بحيث أصبحت بعيدة من الإسلام شعارًا وممارسة، ساحقًا فترة طويلة من تاريخها السياسي والديني. صحيح أن المجتمع العثماني مرّ بمرحلة من العلمنة والانفتاح على الغرب وهي مرحلة الإصلاحات، إلا أنها بقيت محافظة على خاصية المجتمع العثماني الإسلامية وتاريخه، لكن مرحلة مصطفى كمال كانت مختلفة تمامًا، لأنه أدخل العلمنة إلى جميع مفاصل الدولة، ولم يقتصر على ذلك بل حارب كل ما يمت إلى الإسلام بصلة.

لذلك فالحديث عن أتاتورك يطول بين من عدّه رجل الثورة وباني الدولة التركية، ومخلصها من الاحتلال والدكتاتورية العثمانية، وبين من عدّه رجل الغرب ومرتبط بالصهيونية العالمية. فالتاريخ يخلّد ذكر كثيرًا من الشخصيات التي كان لها الأثر في المشهد العالمي سواء أكان الأثر إيجابيًّا أو سلبيًّا، وقد يكون هذا الأثر موضع جدل أو خلاف بين فئات مختلفة من الناس، ومن بين هذه الشخصيات التي أثارت جدلًا كبيرًا هي شخصية الزعيم التركي مصطفى كمال أتاتورك، فنظرة غالبية العرب المسلمين إليه أنه ليس سوى شخصية صنعتها اليد الصهيونية والغربية من أجل تدمير ما تبقى من حضارة المسلمين وعزتهم المتمثلة في الخلافة الإسلامية العثمانية، هذا من منظور إسلامي، أما من منظور قومي تركي فهو بطل لا يشقّ له غبار، أنقذ تركيا من مصير التمزق والتفكيك والتوزيع بين الأرمن واليونانيين والروس والإنجليز.... وبنى الجمهورية التركية الحديثة[1]. فمن هو مصطفى كمال أو أتاتورك؟

2- مصطفى كمال

أ- حياته

ولد مصطفى علي رضا في 19 مايو (أيار) 1881م في مدينة سالونيك اليونانية، والتي كانت تابعة للدولة العثمانية وقتئذ،

وحينما التحق بالمدرسة العسكرية أظهر نبوغًا دراسيًا، وقد أطلق عليه اسم "الذئب الأغبر"، درس العلوم العسكرية وتخرّج من الكلية الحربية برتبة نقيب ليلتحق بعدها بالخدمة العسكرية في ظل ظروف صعبة كانت تمرّ بها الخلافة العثمانية وخصوصًا عند الحرب العالمية الأولى التي استمرت أربع سنوات، وشاركت فيها الدولة العثمانية مع دول المحور ضد معسكر الحلفاء، وانتهت بهزيمتها واحتلال كثير من أراضيها، وبعد ذلك قاد حرب التحرير ضد قوات الحلفاء في الحرب العالمية الأولى بمنطقة جنق قلعة (مضيق الدردنيل) ثم ساهم في الانقلاب ضد السلطان العثماني وحيد الدين محمد (محمد السادس) وعبد المجيد الثاني، وأعلن قيام جمهورية تركية قومية على النمط الأوروبي الحديث.

ب- وصوله للحكم

بعد سلسلة من انتصارات عسكرية وبطولات متتالية، بدأ أتاتورك في 19 آذار 1919م حربًا أسماها "حرب الإستقلال"، بحيث أعلن الحرب على الخلافة العثمانية. وفي تحدّ لحكومة السلطان نظم جيش التحرير في الأناضول، ونتيجة لذلك تأسّس مجلس الأمة الكبير، وانتخب مصطفى كمال لرئاسته، وتم ترقيته لرتبة مارشال[2]. وقد شنّ الوطنيّون الأتراك حربًا ضد الحلفاء إثر هزيمة الدولة في الحرب العالمية الأولى[3]، وبلغت الحركة القومية التركية في الأناضول أوجها بعد تشكيل المجلس الوطني الأكبر الجديد الذي حشد بنجاح إمكاناته تحت قيادة مصطفى كمال باشا بعد الحملات العسكرية ضد هجمات اليونان والحربين الأرمنية – التركية، والتركية- الفرنسية، مما أجبر الثوّار الأتراك الحلفاء على التخلي عن معاهدة "سيفر"، وفرضوا معاهدة "لوزان" في العام 1923 التي جعلت الأناضول وشرق تراقيا تشكّل جمهورية تركيا، وهو ما تمَّ بالفعل في اجتماع المجلس النيابي في 20 تشرين الأول 1923، وأعلنت الجمهورية وانتُخب مصطفى كمال رئيسًا للجمهورية. وبعدها بيومين وقّع الصلح في لوزان في 23 تشرين الأول بين الأتراك والحلفاء، وأعلن استقلال تركيا القومية الحديثة، وعلى تعيين حدودها الحالية.

ج- إصلاحاته

بعد إعلان الجمهورية في تركيا في 29 تشرين الأول 1923م، بدأ مصطفى كمال سلسلة من الإصلاحات والتغييرات كان الغرض منها قطع الماضي العثماني عن الحاضر التركي، وإلحاق تركيا بالدول الأوروبية، وإدماجها في الحضارة الغربية، وعمل على استئصال الإسلام من الحياة العامة التركية من خلال عدد من الإجراءات التي اتخذها كإلغاء الخلافة، وترجمة القرآن الكريم إلى اللغة التركية، وإلغاء الطرق الصوفية، أي أنه عمل على إلغاء كل ما يمت للإسلام بصلة، واعتبر ذلك أساس التخلف في المجتمع التركي. إضافة إلى ذلك، فقد أطلق الحرية الفكرية حيال الدين، فشجّع بعض الترك على التعرّض له علانية، والإنتقاص منه جريًا على قاعدة العلماء والجماعيين أثناء الثورة

الفرنسية[4]. وقد تمّ وضع مبادئ للحكم سمّيت بمبادئ أتاتورك وهي قائمة على ستة أركان أساسية لا يمكن فصلها هي:[5]

1- **الجمهورية:** تعني الإنتقال من نظام السلطنة إلى النظام الجمهوري[6]، وأن يكون حزب الشعب الجمهوري مقتنعًا بأن النظام الجمهوري خير ما يضمن سلطة الشعب الذي يجب إقراره والدفاع عنه وصيانته.

2- **المليّة:** وتعني العمل والاستعداد للنضال والكفاح من أجل الاحتفاظ بطابع الأمة الخاص وهويّتها المتميزة المستقلة أساسًا جوهريًا، وهي أساس جوهري لوصول الأمة إلى أرقى درجات التقدم الإنساني. والمفهوم الصحيح للملية هو اعتبار كل من يتكلم اللغة التركية وينشأ نشأة تركية ويعتنق الوطنية التركية ممن يعيشون ضمن حدود الجمهورية، مواطنًا تركيًا مهما كان عنصره دينه ومنشؤه[7].

3- **الثورية:** وتعني إدخال مبادئ أتاتورك إلى حيز الوجود، ويجب أن تكون التغيرات سريعة بغية إكمال التحديث (أي الأخذ في الاعتبار معالم الفكر السياسي الغربي)[8].

4- **الدولتية:** تركيز السلطة الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي بيد الدولة، والغرض من ذلك تطوير الاقتصاد القومي عن طريق تحريره من الاعتماد على الرأسمال الغربي الأجنبي، وعن طريق تشجيع الصناعة الخاصة بواسطة الدولة. وفي العام 1936م أصدر قانونًا أكّد فيه على تشجيع الصناعة الوطنية[9].

5- **الشعبية:** وهي مرادفة لمفهوم الديموقراطية لدى الكماليين، وتعني أن الشعب مصدر السلطة، وأن جميع الأفراد متساوون، كما أن هذا المفهوم لا يعترف بوجود طبقات مختلفة في المجتمع التركي، وقد انعكست صيغ الشعبية في نظام الإنتخابات النيابية والهيئة النيابية المستقلة وتنظيم المعارضة السياسية[10].

6- **العلمانية:** يقول مصطفى كمال أتاتورك: "العلمانية لا تعني اللادين بل العكس من ذلك، إنها فتحت المجال الواسع أمام المؤمنين بدينهم لعبادة صحيحة، وغلق المجال أمام المحتالين على الدين والسحرة والذين ربطوا مفهوم العلمانية بمفهوم الدين هم الذين يتفقون مع الأعداء قلوبهم وضمائرهم"، ويضيف: "إنَّ الدين رابطة بين الخالق والمخلوق. وعليه لا تسمح التجارة بالدين، وأن المستفيدين الأنذال ماديًا من هذه التجارة لن ينالوا أي مساعدة منا وإننا نختلف معهم في هذا المجال". ويقول: "العلمانية عزل مواضيع الحياة عن مواضيع الدين بل إكمال حرية الضمير لمواطنينا"[11]. أي إقامة دولة دنيوية وعدم استخدام الدين لأغراض سياسية، واعتبار الدين أمرًا وجدانيًا له حق الصون من كل تجاوز أو مداخلة، وعدم فسح المجال لرجال الدين بالتدخل في شؤون المجتمع والدولة[12].

هذا من حيث المبدأ، لكن المتتبّع لسياسة أتاتورك يرى بشكل واضح، الممارسات التي قام بها ضد الإسلام، فحاربه بكل ما أوتي من جهد وطاقة، كما

وقف بوجه ما يمت للخلافة العثمانية من رموز أيضًا، فأصدر أمره بترك الطربوش واتخاذ القبعة غطاءً للرأس، وجعل الإجازة الأسبوعية يوم الأحد بدلًا من الجمعة، وغيَّر الأبجدية التركية من الحروف العربية إلى الحروف اللاتينية، وترجم الدستور السويسري وجعله دستورًا جديدًا لتركيا، إضافة إلى ذلك، غرس أتاتورك التعصّب للقومية التركية والحطّ مما سواها، وأهمل التعليم الديني حتى تمَّ إلغاؤه. وأغلقت كلية الشريعة في جامعة إستانبول في عام 1933م، واعترفت الحكومة التركية بدولة اليهود في فلسطين برغم رفض الشعب التركي لذلك. وفرض التعليم المختلط بين الذكور والإناث، وحوّل مسجد آيا صوفيا إلى متحف، ومسجد محمد الفاتح إلى مستودع، وألغى الحجاب وأمرت المرأة بالسفور وألغيت قوامة الرجل. وفرضت الأحرف اللاتينية بدلًا من الأحرف العربية، ومنع الآذان باللغة العربية.

وأهم التعديلات التي أدخلها أتاتورك أنه وبعد تأسيس الجمهورية الأولى عام 1924م أعلن الدستور الذي صادق عليه المجلس القومي التركي يوم 20 نيسان 1924، في فصله الثاني أن "الإسلام دين الدولة التركية"[13].

أمـا تنقيح 10 نيسان 1928، فقد حذف الإشارة إلـى كون الإسلام دين الدولة، لكن مـن دون الإعلان أن تركيا دولة علمانية. أما تنقيح عام 1937م، فقد أعلن بكل وضوح عن "علمانية الدولة التركية"[14].

3- الأوضاع السياسية في تركيا بعد حكم أتاتورك

بعد حكم مصطفى كمال، تسلّم الحكم عصمت إينونو، الذي أصبح ثاني رئيس لتركيا (1938- 1950)، وهي فترة تميَّزت بالمحافظة على الإرث الكمالي بما في ذلك نظام الحزب الواحد. وفي الخطاب الذي ألقاه الرئيس الجديد يوم صعوده إلى الحكم بالجمعية الوطنية، أعلن أن: "لا تنتظروا مني أن أكون مثله، فهذا أمر لا أنا ولا سواي يستطيعه، وكل ما أتعهد به هو أن أظل دائمًا مخلصًا لأفكاره"[15]. واستمرت الأفكار الكمالية هي الوحيدة على المسرح السياسي التركي، ولم يسمح بأن يظهر على الساحة غيره منافسًا، ولو أدّى ذلك إلى ضرب الديموقراطية في مقتل.

بعد الإنتخابات النيابية التي جرت عام 1949م، انهزم فيها الحزب الحاكم "حزب الشعب الجمهوري"، وفاز فيها "الحزب الديمقراطي" الذي أسسه محمود جلال بايار أحد رجالات "حزب الشعب" وأحد المؤمنين المخلصين بأفكار أتاتورك. وبالرغم من أن "الحزب الديموقراطي" كان يتكئ على الأفكار ذاتها التي كان يعتمد عليها "حزب الشعب"، إلا أن اختيار الناس له كان نتيجة لاستبداد وتسلط "حزب الشعب" الذي ظلّ يحكم لسبع وعشرين سنة متواصلة، وقد تم لأول مرة في تاريخ الدولة التركية المعاصرة انتخاب جلال بايار من قبل البرلمان رئيسًا للجمهورية، بعدما إستقال عصمت إينونو من رئاسة الدولة، وكلّف عدنان مندريس بتشكيل الحكومة الجديدة.

لقد حافظ "الحزب الديمقراطي" على السلطة بين 1950- 1960، ولم يقع طيلة هذه الفترة المس بالمبادئ العلمانية التي أرساها مصطفى كمال، لأن زعماء هذا الحزب كانوا من المدافعين عن المبادئ العلمانية لدولة مصطفى كمال[16].

وقد قام مندريس ببعض الإجراءات التي مُنعت في عهد مصطفى كمال، حيث أعلن إعادة الآذان باللغة العربية، وسمح بإعادة قراءة القرآن الكريم باللغة العربية، كما سمح بافتتاح معهد لتدريس علوم الشريعة، وغيرها من الإجراءات. نتيجة لذلك، قام "حزب الشعب الجمهوري" وغيره من الأحزاب العلمانية التركية بافتعال اضطرابات ضد حكم مندريس، واتهموه بمحاولة الإنقلاب على هوية تركيا العلمانية، والاتجاه نحو الإسلام، بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي المتدهور، والصراع السياسي بين الأحزاب. أمام كل هذه الأوضاع السيئة، توجهت جميع القطاعات للنخب المركزية بما في ذلك البيروقراطيون والمدنيون والصحفيون وأساتذة الجامعات والطلاب ورجال المهن الحرة إلى الجيش باعتباره القوة الوحيدة القادرة على إحداث تغيير سياسي، وبالتالي، قيادة تركيا للخروج من المأزق السياسي التي وضعت نفسها فيه، وبذلك شجعت الجيش على الاستيلاء على السلطة في 27 آذار 1960م. ومن الضروري هنا الإشارة إلى جهود لجنة الوحدة الوطنية وما قامت به في شأن الانقلاب العسكري، ومنها العودة إلى مبادئ الديمقراطية، وإقرار الحقوق العامة، والسلام في الداخل والخارج، والتضامن مع حلفاء تركيا الناتو والسنتو. وبذلك انتهى حكم الحزب الديمقراطي الذي دام عشر سنوات[17].

وقد عدّ منظرو الفلسفة الأتاتوركية ما قام به الجيش ثورةً شعبيةً هدفها صيانة النظام السياسي ودعامته الفكرية الفلسفية الأتاتوركية، وقد تأكّد هذا الاتجاه على صعيد الواقع بتعيين خليفة أتاتورك عصمت إينونو رئيسًا للوزراء، والاعتماد على بعض الأتاتوركيين الأوائل لصياغة دستور 1961. وفي هذا السياق عُدّت جمهرة السياسيين المحافظين في تركيا الجيش الحارس الأمين على تركيا الأتاتوركية، لذلك فهو القوة الضاربة كلما دعت الحاجة إلى كبح جماح القوى الأخرى الأكثر تطرفًا باتجاه اليمين أو اليسار[18]. وقد انتهى هذا الانقلاب بطريقة درامية حيث تمَّ الحكم على رئيس الجمهورية بالسجن مدى الحياة، وتمّ الحكم بالإعدام على مندريس ووزير خارجيته وكذلك وزير المالية[19].

لم يكتف الجيش بهذا الانقلاب، بل قام بعد ذلك بأربعة انقلابات من أبرزها: انقلاب 12 آذار 1971، حيث استغلّ العسكر انتشار الفوضى والاضطرابات التي عرفتها البلاد نتيجة فرض سليمان دميريل ضرائب جديدة، مما ساهم في اندلاع تحركات اجتماعية واسعة النطاق وقفت وراءها الأحزاب اليسارية، فتدخل الجيش وأطاح بسليمان دميريل ليعيد الاستقرار إلى البلاد.

ثم جرى بعد ذلك انقلاب 12 أيلول 1980 بقيادة الجنرال كنعان إفرين، فسيطر الجيش على الحياة السياسية لمدة ثلاث

سنوات، أدخل خلالها العديد من التغييرات على الدستور، وتمّت المصادقة عليه أثناء استفتاء عام 1985م.

وقد مثّلت عودة الحكم المدني والسماح للأحزاب السياسية بالنشاط منذ العام 1983 بداية مرحلة الانتقال الديموقراطي الثانية، وجرت انتخابات برلمانية فاز بها "حزب الوطن الأم" بقيادة تورغت أوزال بحوالي 54 في المائة من مجموع المقاعد، وتولى أوزال رئاسة الحكومة من 13 كانون الأول 1983 حتى تشرين الأول 1989م، ورئاسة الجمهورية من 1989 حتى وفاته في العام 1993م[20]. وفي العام 1995، وصل "حزب الرفاه" وحليفه "الطريق القويم" إلى السلطة ليصبح الزعيم الإسلامي نجم الدين أربكان رئيسًا للوزراء أول رجل له توجه إسلامي صريح يصل إلى السلطة، وهو ما أغضب العلمانيين ودعاهم إلى تحريك الأذرع العسكرية ضد الحكومة المنتخبة. وفي 28 شباط 1997 اجتمع مجلس الأمن القومي الذي قرّر أنه يجب أن يتم وقف تجربة أربكان الآن وليس غدًا عبر انقلاب لا تتدخل فيه الدبابات، وقد تم استدعاء أربكان، وطلب منه التوقيع على مجموعة من الطلبات التي رأت فيها قيادات الجيش أنها يجب أن تتم من أجل المحافظة على النظام العلماني في تركيا الذي يحاول أربكان أن يغيره، وكان القرار واضحًا؛ إما أن تقبل بهذه القرارات وتوقع عليها، وإما أن ترحل. وبالرغم من قبوله بطلبات العسكر، وأغلبها يتعلق بالممارسات الدينية إلا أن هذا الأمر لم يفعل شيئًا سوى أن يؤجل الانقلاب لثلاثة أشهر أخرى. بعدها تمّ حظر "حزب الرفاه" بحكم قضائي وفقًا لقانون 1982، وتمّ إيداع أربكان في السجن مع مجموعة من قادة حزبه منهم رجب طيب أردوغان رئيس جمهورية تركيا الحالي، وتم تسليم السلطة من قبل الجيش إلى الحزب الثالث في البلاد وهو "حزب اليسار الديمقراطي" بزعامة أجاويد والذي شكّل حكومة إئتلافية من عدد من الأحزاب، وكانت ضعيفة جدًا ولم ينقذها سوى دعم الجيش والدعم العالمي، حيث أهدى لها صفقة تسليم قائد حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان لتدخل بذلك الرصيد إلى إنتخابات 1999م ليفوز بها "اليسار الديمقراطي" بأعلى الأصوات وتمّ تشكيل حكومة إئتلافية بزعامة أجاويد.

أما الانقلاب الأخير فتمّ عام 1997 ولم يكن انقلابًا عسكريًّا مباشرًا، بل اصطلح المثقفون على تسميته بالإنقلاب "ما بعد الحداثي".

4- حزب العدالة والتنمية

يُعدّ هذا الحزب امتدادًا لـ"حزب الفضيلة" الذي كان يرأسه نجم الدين أربكان، وتمّ حلّه سنة 2001 بتهمة تهديد ومعاداة العلمانية بأمر من المحكمة الدستورية. ومن القيادات التي انشقت على أستاذها أربكان واتهمته بالتطرف، رجب طيب أردوغان وعبد الله غول. لقد تمّ تأسيس "حزب العدالة والتنمية" سنة 2001 وأعلن قادته أن حزبهم غير إسلامي ولا يناهض المبادئ العلمانية الكمالية، وقد صرّحوا أكثر من مرة أن "حزب العدالة والتنمية" علماني ذو خلفية

محافظة على غرار الأحزاب المسيحية الأوروبية، وأكّدوا أيضًا أنه مع الحرية والديموقراطية[21].

لكن قبل البدء بهذه المرحلة لا بدّ من التوقف عند شخصية لافتة من قادة "حزب العدالة والتنمية" هو رجب طيب أردوغان، فمن هو؟

5- أردوغان

أ- حياته

ولد أردوغان في العاصمة التركية إسطنبول في 26 شباط 1954م في أسرة تركية رقيقة الحال، أمضى طفولته المبكّرة في محافظة ريزه المطلة على البحر الأسود، حيث كان والده يعمل مع خفر السواحل، وعندما بلغ الثالثة عشر من عمره قرّر والده الانتقال إلى إسطنبول على أمل تحسين وضعه المادي، ولتأمين مستقبل أفضل لأطفاله الخمسة[22].

وفي المرحلة الثانوية انتقل أردوغان إلى مدرسة أيوب، التي شهدت بدايات اهتماماته بقضايا الوطن التركي، وذلك على خلفية إسلامية تكوّنت معالمها من دراسته للعلوم الشرعية، فنشط أردوغان أثناء دراسته الثانوية في مختلف فروع الاتحاد الوطني لطلبة تركيا[23]. ثم انتقل إلى المرحلة الجامعية، حيث التحق بكلية التجارة والاقتصاد بجامعة مرمرة باسطنبول، واستمرّ في نشاطه السياسي حيث أصبح رئيسًا لفرع الشباب التابع لـ"حزب السلامة الوطني الإسلامي"، وقد تميّز بشخصية قوية ومؤثرة جعلته متفرّدًا بين أقرانه، بجانب حرصه الدائم على التطرّق للمشاكل الحياتية التي يعاني منها أبناء الشعب التركي، لا سيّما أن أردوغان نفسه اضطرته الظروف المعيشية إلى العمل في بعض الأعمال والمهن البسيطة من أجل جني المال لمساعدة والده، ولتوفير مصاريف تعليمه[24]. وقد شهدت هذه المرحلة بداية تألقه وظهور قدراته ومهاراته القيادية بين كوادر الحركة الإسلامية التركية، ثم دخل في المعترك السياسي، فانتقل من الإتحاد الوطني للطلبة الأتراك إلى "حزب السلامة"، حيث ترأس قسم الشباب في فرع الحزب التابع لمدينة إسطنبول، مما لفت إنتباه الزعيم الكبير بالشاب الواعد، الذي نجح في إكتساب ثقة أربكان، وتعدّدت اللقاءات بينهما إلى أن نفذ الجيش التركي انقلابه في عام 1980م، ليشهد أردوغان عن كثب أول مواجهة بين الإسلاميين والعسكريين[25].

ب- وصوله إلى الحكم

ما إن تمّ الإعلان عن تأسيس "حزب الرفاه الإسلامي"، إلا وبادر أردوغان إلى الانضمام إليه، ليعود مرة أخرى لمزاولة نشاطه السياسي والاجتماعي بقوة، وسرعان ما أصبح أردوغان أهم شخصيات الحزب. ولم يمرّ إلا عامان تولّى بعدها منصب رئيس فرع "حزب الرفاه" في إسطنبول[26]. ثم بعد ذلك، تولّى منصب رئيس بلدية مدينة اسطنبول، ليترك بصمة كبيرة عند أهلها نتيجة للأعمال التي قام بها والمشاريع التي أنجزها فزادته شعبية. بعد ذلك، حلّ "حزب الرفاه"، وتم تأسيس "حزب الفضيلة" بدلًا منه، ونتيجة لخبرته السابقة، بدأ يطالب من موقعه في الحزب بتجنب الصدام مع القوى

العلمانية الأخرى وبخاصة الجيش. إلا أن الممارسات التي قام بها الحزب سبّبت في حلّه، ليؤكد لجيل الشباب أن الحركة الإسلامية بحاجة إلى إعادة ترتيب البيت الداخلي لتتناسب مع الحالة التركية. من هنا، كانت الفكرة بتأسيس حزب جديد من الجيل الشاب بزعامة أردوغان، واختاروا له اسمًا موحيًا هو "العدالة والتنمية". ودخل العمل السياسي مستغلًا تراجع الأحزاب بدءًا من حزب "اليسار الديمقراطي" وهو علماني، فقد كان يعيش انتكاسة كبيرة بعد مرض زعيمه "بولنت أجاويد"، واستقالة العديد من نوابه عن الحزب، كذلك "حزب العمل القومي" الذي فقد الكثير من شعبيته، بالإضافة إلى "حزب الشعب الجمهوري" الذي أسسه أتاتورك نفسه وفشل في انتخابات 1999، لذلك كان "لحزب العدالة والتنمية" الفرصة للدخول إلى البرلمان من الباب الواسع[27]. وبالفعل فقد خاض "حزب العدالة والتنمية" بقيادة رجب أردوغان انتخابات 2002، ولم يمض على إنشائه سوى فترة قصيرة حتى حقّق نتائج باهرة. ثم جاءت بعد ذلك انتخابات 2007م وحقق حزبه انتصارًا ساحقًا على الأحزاب العلمانية، بعدها مرّ الحزب بمرحلة خطرة عندما قبلت المحكمة الدستورية العليا في تركيا بإجماع قضاتها، النظر في الدعوى التي رفعها المدعي العام الجمهوري في 14 آذار 2008م ضدَ الحزب الحاكم، مطالبًا فيها بحظره ومنع 71 من قياداته، وفي مقدمتهم رئيس الوزراء أردوغان ورئيس الدولة عبد الله غول، من ممارسة النشاط السياسي لمدة خمس سنوات، بدعوى تحوّل الحزب إلى بؤرة لمعاداة النظام العلماني، وتبنّيه أجندة إسلامية خفيّة لإسقاط النظام الأتاتوركي العلماني[28]. وكان هذا من الممكن أن يؤدي إلى احتمال إغلاق الحزب وحلّ الحكومة، وبالتالي توطئة لإسدال الستار على مسيرة أردوغان إسوة بما جرى مع الأحزاب الإسلامية الأخرى. إلا أنّ أردوغان لم يقف مكتوف الأيدي أمام هذا الإجراء، بل قام بحملة دعائية مضادة لتفنيد اتهامات خصومه ودحض حججهم، واعتبرها عدوانًا على إرادة الأمة، وإجهاضًا لمساعي تعزيز الديموقراطية والحداثة في تركيا، وتشويهًا لصورتها لدى الغرب. وبالرغم من المحاولات العديدة التي قام بها خصومه إلا أنه استمرّ في تحقيق النجاح تلو الآخر، وصولًا إلى انتخابات 2011 التي كان لها تأثير كبير في الحياة السياسية التركية بسبب فشل ستة عشر حزبًا (من أصل ثمانية عشر خاض الانتخابات) من تخطّي نسبة الحد الأدنى البالغة 10 في المائة لدخول البرلمان.

ومن اللافت للنظر أن حزب أردوغان حصل على أكثر من 50% من الأصوات، وحصل بالتالي على 363 مقعدًا من مقاعد الجمعية الوطنية البالغة 550 مقعدًا، بينما فاز الحزب الثاني (حزب الشعب الجمهوري يسار الوسط) بـ178 مقعدًا، أي ما نسبته 19،4% من الأصوات[29]. وفي هذا السياق، فإن النجاح الكبير الذي حقّقه الحزب الإسلامي الوليد يشكّل زلزالًا أعاد رسم الخريطة السياسية لتركيا. يبقى السؤال

الأساسي كيف سيتعامل أردوغان وحزبه مع التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهه وبخاصة فيما يتعلق بالتفاهم مع الجنرالات؟ فالمؤسسة العسكرية التركية هي حامية النظام الجمهوري العلماني الذي أسّسه أتاتورك في عشرينات القرن الماضي. ولكي لا يعيد أردوغان تجربة أربكان مع الجيش، فإنّه سعى للتفاهم معهم، وقد ساعده على ذلك التوجه المعتدل للحزب، كذلك احترامه للعلمانية التركية. ومما أكّد نيّة الجيش الوقوف على الحياد هذه المرة، تصريح قادته بأنّ النتائج تعكس إرادة الشعب، وأنّهم سيحترمونها، دون أن يعلم أحد إلى متى سيبقى الجيش على الحياد وهو يرى جذور العلمانية تهتز بقوة. لذا، فقد تعهّد "حزب العدالة والتنمية" منذ وصوله إلى الحكم بالتوفيق بين الإسلام والعلمنة والديمقراطية، وهذه عملية ليست سهلة، إذ تقع على أردوغان مسؤولية التوضيح للغرب عن الإسلام المعتدل المؤمن بالديموقراطية الغربية، إذ يصعب التوفيق بين العقيدة الإسلامية ومفهومي العلمنة والديمقراطية.

لذا فقد حاول أثناء ولايته تأكيد نهجه الوسطي، فكان يصرّح بأن حزبه ليس حزبًا دينيًا بل حزبًا أوروبيًا محافظًا. وقد بدأ العمل بشدة من أجل قبول تركيا في الإتحاد الأوروبي، ليس فقط لهدف إقناع العلمانيين أنه ليس نسخة عن أربكان، ولكنه أدرك أيضًا أن مثل هذه العضوية ستضع تركيا في فلك الديموقراطية الأوروبية التي ترفض أي دور للعسكر، وتمنح الناس حرية التدين أو عدمه وهما يمثلان ضربة قوية لجوهر النظام العلماني التركي الذي يمنح الجيش صلاحيات واسعة، ويسيطر على التديّن وأشكاله. إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل نتيجةً لعدم قبول تركيا في الإتحاد الأوروبي، وهذا يعني أنه ما زال في دائرة الخطر، ومن الممكن أن تكون نهايته كحال العديد من القيادات الحزبية والسياسية، إما الإعدام، أو السجن، أو الابتعاد من العمل السياسي على يد الجنرالات في الجيش. لذا انتقل لتنفيذ الخطة الثانية تحت مسمّى "الإصلاحات"، للوصول إلى غايته وهي الاستئثار بالسلطة.

ج- إصلاحات أردوغان

لقد أدرك أردوغان أن هناك العديد من التحديات التي تواجهه وعلى رأسها الجيش، لما له من قوة التأثير في الحياة السياسية لتركيا، وهذا ليس جديدًا عليها، لكن تاريخ تركيا قبيل زوال الخلافة وحتى تأسيس الجمهورية وصولًا إلى المرحلة الحالية، يشهد على العديد من الانقلابات العسكرية التي قام بها الجنرالات تحت مسمى "العسكر يحمي الدستور... والدستور يحمي العسكر"، وهذه الصيغة تعبّر عن العلاقة الأبوية بين الطرفين "العسكر والدستور".

وبالعودة إلى تاريخ الانقلابات في تركيا، يعدّ انقلاب عام 1908م السبب الأساسي في إعلان الدستور العثماني، وخلع السلطان عبد الحميد الثاني، وأجلس ضباط "الإتحاد والترقي" على سدة الحكم. وكان في عقيدة الضابط العثماني أن الجيش هو الأب الشرعي للدستور، وأن العسكر هم من أسّسوا تركيا الحديثة، ونظامها الجمهوري،

وهم كذلك من وضعوا دساتيرها بدءًا من 1924، ثم دستور 1961، وانتهاءً بدستور 1982.

ويرى كثيرون أن مصطفى كمال هو من أوجد هذه الحالة الغريبة المتمثلة بظاهرة الانقلابات العسكرية والتي لا تختلف عن دول العالم الثالث، لأن جميع الأنظمة الديكتاتورية في هذه الدول تعتمد على دبّابات العسكر وإرهاب أجهزة المخابرات.

وبعد تسلّم أتاتورك الحكم والسيطرة على البلاد، أدرك أهمية الدور الذي يلعبه الجيش في الحياة السياسية في تركيا، لذلك عمل على استخدامه باعتباره أداة ضاغطة لتحقيق سلطته الديكتاتورية، وترسيخ مشروعه الانقلابي ثم حمايته، ولم يقتصر دور الجيش على نقل الكماليين إلى الحكم، بل تحوّل الجيش ذاته إلى عضو فاعل في بناء الجمهورية التركية[30]. وقد أدخل أتاتورك العديد من التشريعات لمصلحته، ومن أبرز التشريعات التي أصدرها للسيطرة على الجيش المادة 40، حيث شهدت انتقادات كبيرة أثناء مناقشتها، وقدّمت المادة على النحو الآتي: "إن القيادة العامة لكافة القوات المسلحة البرية والبحرية والجوية في عهدة رئيس الجمهورية"[31]. واستمر هذا الواقع قائمًا وأكثر قوة بالأخص مع وصول الأحزاب الإسلامية لسدة الحكم في تركيا نتيجة للتوجه العلماني للجيش، ومحاربة كل ما يمت للإسلام بصلة.

فمع تسلمه الحكم كان أردوغان يدرك هذه العقلية جيدًا، وهو يعلم بأن التخلص من حكم الوصاية لا يكون بالمواجهة المباشرة، إنما عبر التعديلات الدستورية، بالإضافة إلى الابتعاد من القضايا الحساسة التي تثير غريزة العسكر كالحجاب مثلًا، باعتباره أنه من أسخن ساحات الصراع بين التيار الإسلامي والتيار العلماني المدعوم من الجيش. لذلك كان تصريحه الأول بعد الفوز في الانتخابات بأن حزبه سيلتزم مبادئ العلمانية التي ينصّ عليها الدستور التركي[32]. واتّجه نحو إعطاء الأولوية للعلاقة مع أوروبا، وتحسين الاقتصاد. فأردوغان كان يعلم بأنه يعيش في دولة تملؤها التناقضات، فتركيا خليط من العلمانية والإسلام، عثمانية وأوروبية، ديكتاتورية وديمقراطية، حكم الشعب وحكم العسكر، شارع يملؤه الإسلام ودستور يحاربه.

لذا فقد استطاع بحنكته وبسياسة النفس الطويل، أن ينزع من العسكر شيئًا فشيئًا بعض الصلاحيات، بدءًا من مجلس الأمن القومي وأمانته العامة، وهما الذراعان اللذان ظلاّ دومًا يلعبان دورًا مهمًا في الحياة السياسية التركية. وبالفعل استصدر قرارًا من البرلمان بإلغاء دور الهيمنة للمؤسسة العسكرية على بنية المجلس، فضلًا عن تقليص سلطته التنفيذية، وبعدها تولّى منصب الأمين العام لمجلس الأمن القومي محمد البوجان ليكون بذلك أوّل شخصية مدنيّة تتولى هذا المنصب[33]، وبذلك تحوّل دورها إلى إستشاري فقط.

وقد سعى الحزب إلى تقليص دور الجيش في شؤون الحكومة، وبرغم أن هذه الخطوة تبدو مفيدة للعملية الديمقراطية، إلا

أنّه قد ثبت عكس ذلك، فقد استغلت الحكومة قضية "أرجينكون"، وهي كلمة ترمز لمنظمة وطنية زعم أنها كانت تدبر للإنقلاب كذريعة للانقضاض على المؤسسة العسكرية، والقبض على المناوئين السياسيين، وتحييد المعارضة. كذلك أدى استخدام الحكومة لأجهزة تنصّت غير قانونية ضد المنتقدين لها، إلى بثّ حالة من الخوف في المناخ العام للبلاد، وأصبح السجن هو المصير المحتوم لكل معارض لسياسات الحزب الحاكم.

ومنذ أمد غير بعيد، توقّع عدد من المراقبين عودة المؤسسة العسكرية إلى سالف عهدها كحارس للهوية الوطنية العلمانية التركية، بعد أن خرجت السياسة التركية عن السيطرة، وتجاوزت كل الحدود، إلا أن حزب "العدالة والتنمية" نجح في تعزيز سيادته لا سيما بعد نجاحه في تعديل تسلسل تولي السلطة للقيادة العليا بالجيش، وإخضاع المؤسسة العسكرية لسلطانه وسلطته بشكل كامل. وفي العام 2008م، نجح أردوغان في تحقيق هدف أساسي بعد أن تم القبض على منظمة "أرجنكون" وتحويلها إلى المحاكمة، بعد سلسلة من الاتهامات بالإنقلاب وتهديد الأمن، وتصفية سياسيين، مرورًا بزرع المتفجرات وإطلاق المظاهرات[34].

وقد استغلت حكومة أردوغان الفرصة مطّلعة الرأي العام التركي على القضية، وكاشفة أسماء المتهمين البالغ عددهم 84 شخصًا، وعلى رأسهم ثلاثة من جنرالات الجيش المتقاعدين، ورئيس جامعة اسطنبول السابق، وأحد كبار الصحفيين، إضافة إلى عدد من كبار الجيش والشرطة.

إذًا، فقد تعدّت حكومة أردوغان الخط الأحمر بالقبض على قيادات سابقة بالجيش التركي، لكن في مثل هذه التهم كانت فرصة لا تعوّض للنيل من القداسة التي يصبغ بها جنرالات الجيش أنفسهم، وقد سبَّبت هذه الفضيحة إحراجًا شديدًا لقيادات الجيش التركي، فلم يسعها إلا أن تتبرَّأ من أي علاقة لها مع هذا التنظيم المشبوه، وتأخذ موقفًا مساندًا لحكومة أردوغان لتحافظ على رصيدها لدى الشعب التركي كمؤسسة حامية للدولة، وراغبة في نهضتها وتقدمها.

مما لا شك فيه أن التعديلات الدستورية التي وافق عليها الشعب التركي في استفتاء 12 أيلول 2010م كانت بمثابة نهاية نظام الوصاية العسكرية في تركيا، حيث شلّت قدرته على التدخل في الحياة السياسية، وجردته من الحصانة القضائية، فأصبح بالإمكان محاسبة العسكريين الذين لا يزالون في الخدمة أمام محاكم مدنية.

أما أهم التعديلات الدستورية بالنسبة لأردوغان، فكانت الأخيرة عندما صادق في 10 شباط 2017 على سلَّة من القوانين التي تعزّز سلطته بشكل كبير، وتمَّ طرحه في استفتاء شعبي جرى في 16 نيسان 2017م وتمَّت الموافقة عليها. وتقضي هذه التعديلات بمنح سلطات تنفيذية معزَّزة للرئيس رجب طيب أردوغان الذي سيملك تعيين وإقالة الوزراء وكبار الموظفين الحكوميين، وسيلغي كذلك منصب رئيس

الوزراء الذي يتولاّه بن علي يلدريم ليعين رئيس الدولة نائبًا أو أكثر له عوضًا عنه. ومن ناحية القضاء، فهذه التعديلات ستسمح للرئيس بالتدخل مباشرة في عمل القضاء الذي يتّهمه أردوغان بأنه يخضع لتأثير عدوّه اللدود المقيم في الولايات المتحدة "فتح الله غولن" الذي حمله مسؤولية الانقلاب الفاشل في 15 تموز الماضي. وسيناط كذلك بالرئيس اختيار أربعة أعضاء في المجلس الأعلى للقضاة والمدعين الذي يتولى التعيينات والإقالات في السلك القضائي، فيما يعيّن البرلمان سبعة أعضاء.

كذلك ينصّ على إلغاء المحاكم العسكرية التي سبق أن دانت ضباطًا، وحكمت على رئيس الوزراء السابق عدنان مندريس بالإعدام إثر انقلاب 1960م. ويحدد المدة الأولية لحالة الطوارئ بستة أشهر، ويستطيع البرلمان لاحقًا تمديدها بطلب من الرئيس لأربعة أشهر كل مرة. إضافة إلى تمديد فترة حكم الرئيس بولايتين وكل ولاية خمس سنوات بدءًا من انتخابات 2019م، وهذا يعني أن أردوغان قد يبقى بالحكم حتى 2029م[35].

هذا بالإضافة إلى العديد من الإجراءات على مستوى الحريات بحيث لم يعد هناك أصوات تستطيع الاعتراض أو حتى الانتقاد لسياسة أردوغان، وبخاصة منذ محاولة الانقلاب الفاشلة التي رفعت حالة القمع إلى درجاتها القصوى حيث تم تعليق عمل أو طرد عشرات الآلاف من الناس من أعمالهم، واحتجازهم واعتقالهم، وإلغاء جوازات سفرهم، وأصبح بالإمكان احتجاز المشتبه بهم لمدة تصل إلى 30 يومًا من دون توجيه تهمة، في حين تم استخلاص الاعترافات من الكثيرين بالضرب والإكراه[36].

أمام هذه التطورات المتسارعة في تركيا، ما هو الهدف الذي يرسمه أردوغان في ذهنه بعد حصوله على النظام الرئاسي؟ هل من الممكن أن تتحوّل تركيا على يده من إرث أتاتورك إلى "سلطنة أردوغان"؟[37]

6- تركيا بين علمانية أتاتورك وأسلمة أردوغان

بقي الإرث الكمالي محافظًا على وجوده طيلة أكثر من قرن في تركيا، وأصبح يتوارث عبر الأجيال جيلًا بعد جيل، ويدرّس في أماكن الدراسة، وتحولت إلى فكر فلسفي هو الفكر الكمالي، حتى وصل الأمر في مرحلة من المراحل أن يصبح كل تركي مصطفى كمال. وبالطبع هذا الأمر لم يكن صدفة أو ضربة حظ، إنما نتيجة عمل وبصمة تركها في داخل كل بيت تركي ليصبح "أبو الأتراك" المعروف بأتاتورك. لذا، فمن المستحيل أن يكون المرء في تركيا من دون أن يشاهد صورته في كل مكان. فوجهه يزيّن قطعة العملة- الورقية والمعدنية على حدّ سواء- ومطبوع على الأعلام، وفي كل مكان، لدرجة أن هناك محلًا في إسطنبول لديه سلعة واحدة فقط: أقنعة وجه أتاتورك المطلية بالذهب. فالرجل أيقونة ورمز للأتراك.

هذا باختصار أقل ما يمكن أن يقال عن شخصية مثل مصطفى كمال بالنسبة لتركيا، وهذا ليس بكثير على شخصية حوّلت تركيا من خلافة حكم سلاطينها باسم

الدين للبقاء على عروشهم، وتحقيقًا لغايتهم الشخصية، إلى دولة حديثة ترتقي إلى مصاف الدول الغربية المتقدمة، فمعه بدأت مرحلة جديدة في تاريخ تركيا، لتحلّ القومية مكان الخلافة والدين. والجدير بالقول، لو حكمت هذه الخلافة بالطريقة الصحيحة وجعلت من القرآن دستورًا تسير عليه، لما وصلت إلى هذه الحالة التي وصلت إليها مع نهاية عمر الخلافة العثمانية. لكن ما يؤخذ على أتاتورك هي الممارسات التي قام بها في محاربة الدين الإسلامي، وكل من له صلة بالدين، فوصل به الأمر إلى محاربة شعائرهم، للتعبير عن كرهه وحقده للإسلام، أضف إلى الطريقة التي حكم بها بالقمع والإعدام، والسجن، ورفض الآخر.

استمرت الأوضاع في تركيا على حالها بسيطرة العلمانيين على الحكم وقوتهم الرئيسة هي الجيش، حتى وصل حزب "العدالة والتنمية" إلى الحكم بشخص أردوغان، ومعه بدأت مرحلة جديدة في تركيا، مرحلة الحكم الإسلامي. ومع سطوع نجم أردوغان، بدأ يأخذ حيّزًا كبيرًا في السياسة التركية، متعلمًا ممن سبقه، حتى استطاع أن يصبح رجل تركيا الوحيد، بعد سلسلة من الإصلاحات التي أدخلها، والتعديلات الدستورية والتي كرّس من خلالها سلطته، وصولًا إلى التعديلات الأخيرة والتي غيّر فيها نظام الحكم إلى رئاسي، بحصره جميع الصلاحيات بيده، منهيًا بالتالي دور العسكر بنزعه جميع الصلاحيات من يده، مدخلًا تركيا في ظل حكم الرجل الواحد ليعيد إلى الأذهان مرحلة حكم أتاتورك، الزعيم الدكتاتوري الذي لا يقبل الآخر. وإذا ما أردنا المقاربة بين الرجلين، فيبدو وجه الشبه واضحًا وجليًا، فكلاهما بدأ حياته بطريقة ديموقراطية للوصول للحكم، ثمَّ ما لبث أن تحوَّل إلى مقاربة للعنف. وقام الاثنان بتصفية معارضيهم الواحد تلو الآخر، وإجبارهم على الإنسحاب من الساحة السياسية. فنجد مثلًا أنَّ أردوغان أبعد رئيس الجمهورية السابق وأحد مؤسسي الحزب الحاكم عبد الله غول، وفعل ذلك مع بولنت أرينتش وعبد اللطيف شنار، والمتحدّث الأسبق باسم الحزب حسين تشليك، وأجبرهم على الإبتعاد من العمل السياسي، بالإضافة إلى رئيس الوزراء السابق أحمد داوود أوغلو، الذي أجبر على ترك منصبه، ومنعه من تنظيم أي اجتماع أو إبداء رأي[38]. من هنا حوّل أردوغان تركيا إلى ساحة لتصفية حساباته السياسية لكل من هو معارض لرأيه، فقام بحملة اعتقالات كبيرة طالت مختلف الأطياف في المجتمع التركي، وجرت الأحكام دون محاكمة.

فعلى الرغم من الدور الإيجابي الذي لعبه أردوغان في الداخل التركي على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية من خلال المشاريع التي أنشأها، والحدّ من البطالة، ورفع قيمة العملة الوطنية، وغيرها من الأمور التي تركت أثرًا كبيرًا داخل المجتمع، انعكس على شعبيته التي ازدادت باستمرار بعد الثقة التي منحه إياها الشعب، والتي ترجمت بصناديق الاقتراع نجاحًا تلو الآخر. لكنه بعد ذلك بدأ بممارسة الإرهاب

السياسي في عمله: فالاغتيال السياسي هو إرهاب، ورفض الآخر هو إرهاب، واعتقال دون محاكمة هو إرهاب، وإقالات بالجملة، وحصر السلطات في شخصه، وإسكات كل من ينتقد، وتقييد الحريات الشخصية والإعلامية كلها ممارسات إرهابية قام بها وما يزال حتى الآن. فإذا كان مصطفى كمال قام في مرحلة من المراحل بهذه الممارسات واتهم بالديكتاتورية، فأردوغان قام بالممارسات السياسية نفسها، لكن الفرق بين الإثنين أن الأول حارب الإسلام لنشر فكره العلماني بطريقة استبدادية، بينما الثاني يطبّق الإسلام أيضًا بطريقة استبدادية، فالعودة إلى الإسلام رسالة جيدة قابلة للحياة في ظل دولة عاشت أكثر من ستة قرون تحت راية الإسلام، وقامت بالفتوحات باسم الإسلام، لكن نشر الإسلام لا يكون بالعنف والإستبداد، بل بالحوار والتلاقي وقبول الرأي الآخر. لذا يحاول أردوغان أن يعيد تركيا إلى مرحلة الخلافة العثمانية ليلبس عباءة الخليفة.

من هنا، فحلم العودة إلى الخلافة بشخص أردوغان هو مجرد وهم لا يمكن تطبيقه لأن الأوضاع تختلف عن الفترة السابقة وذلك لأسباب عديدة منها: الوعي الثقافي والتطور على مختلف المستويات، ونشر الأفكار التحررية وعدم تقبل الديكتاتورية. فإذا كانت التجربة الأردوغانية قد نجحت حتى الآن في فرض أمر واقع، فهل يمكن أن تستمر لفترة طويلة، أو بالأحرى، هل المجتمع التركي سيخضع لحكم الرجل الواحد؟ وهل سترضى المؤسسة العسكرية بالقضاء على الفكر العلماني التي تربت عليه؟ هذه الأسئلة وغيرها هي برسم المرحلة المقبلة في تاريخ تركيا الحديث والتي سترسم معالمها التطورات الداخلية والخارجية، وبخاصة مع دخول أردوغان في الصراعات الإقليمية ودوره في مختلف الملفات، وهذا يجعله أمام مرحلة خطيرة في ظل احتدام الصراع في المنطقة، أضف إلى ذلك الوضع الداخلي والتطورات التي حدثت بعد محاولة الانقلاب ضده، وإن كانت فاشلة، إلا أنها تعطي رسالة واضحة لسياسة أردوغان في المرحلة المقبلة.

ويبقى السؤال الأساسي، هل سينجح أردوغان في محو إرث أتاتورك وتحويل تركيا إلى نسخة حديثة من سلطنة غابرة يتربع على سدتها السلطان العثماني السابع والثلاثون؟

***

الهوامش:

*** يُعد أطروحة دكتوراه في التاريخ – المعهد العالي للدكتوراه – الجامعة اللبنانية**

[1]– مقالة وليد شرهان، بعنوان من هو كمال أتاتورك؟... مجلة المجلة، 22 مايو 2013م.

[2]– مقالة مصطفى كريم بعنوان "مصطفى كمال أتاتورك... والجريمة الكبرى"، السبت 2 نيسان 2011.

[3] –Turkey,Mustafa Kemal and the Turkish war of Independence 1919 - 1923, Encyclopedia Britannica, 2007. Retrieved 29-10-2007.

[4]– عبد الكريم محمود غرابية، العرب والأتراك، دراسة لتطور العلاقات بين الأمتين من خلال ألف سنة، مطبعة جامعة دمشق، ط1، دمشق 1961م، ص178-179.

[5]– محسن حمزة حسن العبيدي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1946-1960، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1986م، ص17

[6]– أحمد نوري النعيمي، الحياة السياسية في تركيا الحديثة 1919-1938م، بغداد، 1990م، ص129.

[7]– إبراهيم خليل أحمد، الأحزاب السياسية في تركيا، بحث في تركيا المعاصرة، مركز الدراسات التركية جامعة الموصل، 1988م، ص159.

[8]– أحمد نوري النعيمي، الحياة السياسية في تركيا الحديثة، مصدر السابق، ص132.

[9]– م. ن.، ص129.

[10]– إسماعيل نوري حمدي الدوري، حركة التحديث في تركيا 1923-1938، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد، 1989م، ص49.

[11]– أحمد نوري النعيمي، م. س.، ص169-170.

[12]– م. س.، ص19.

[13]– جلال ورغي، الحركة الإسلامية التركية، معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي، أوراق الجزيرة 2010، ص32.

[14]– منصور عبد الحكيم، تركيا من الخلافة إلى الحداثة، دار الكتاب العربي 2013م، ص 74- 75.

[15]– م. ن.، ص51.

[16]– منصور عبد الحكيم، تركيا من الخلافة إلى الحداثة، م. س.، ص72.

[17]– ألتر توران، رجال أتاتورك العسكريون وإدارة السياسات الداخلية والخارجية في تركيا، ترجمة أحمد عبد الحليم، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، السنة الثالثة، العدد 13، 1998م، ص12.

[18]– عماد الجواهري، النظام السياسي التركي، بحث في تركيا المعاصرة، ص99

[19]– منصور عبد الحكيم، تركيا من الخلافة إلى الحداثة، م. س.، ص107.

[20]– م. س.، ص118.

[21]– جلال ورغي، الحركة الإسلامية التركية، المرجع السابق، ص 64.

[22]– من هو رجب طيب أردوجان؟ هيئة الإذاعة البريطانية، 4 نوفمبر 2002م،

http://news.bbc.co.uk

[23]– الموقع الإلكتروني الشخصي لرجب طيب أردوجان:
www.rte.gen.tr

[24]– م. ن..

[25]– من هو رجب طيب أردوجان؟ هيئة الإذاعة البريطانية.

[26]– الأردوجانية نسمة أم عاصفة؟ صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، 11 يونيو 2010م، العدد (11518).

[27]– الإنتخابات التركية واقع يتشكل، ملفات خاصة 2002م، الجزيرة نت.

[28]– مؤامرة الإطاحة بإسلامي تركيا... حقائق ومفاجآت، صحيفة أخبار العالم التركية، 2 أبريل 2008م.

[29]– راغب السرجاني، قصة أردوجان، دار الكتب العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2011م، ص173.

[30]– طارق عبد الجليل، العسكر والدستور في تركيا، دار النهضة مصر، ط 2، القاهرة، 2013م، ص37.

[31]– العسكر والدستور، م. س.، ص51.

[32] – هيئة الإذاعة البريطانية.، BBC، نوفمبر 2002م:
http://news.bbc.co.uk

[33]– طارق عبد الجليل، الجيش والحياة السياسية التركية.. تفكيك القبضة الحديدة، الجزيرة نت، 25 نوفمبر 2009م.

[34]– فهمي هويدي، أخيرًا أرجنكون في القفص، صحيفة الأهرام المصرية، 28 أكتوبر 2008م، العدد 44521.

[35]– تعديلات الدستور... هل تجعل أردوغان الرجل الأقوى منذ أتاتورك"؟ في 12-2-2017. – مجلة الرصيف 22، مقالة لكريم شاهين

[36]– مجلة الغد، مقالة لروز أساني، ترجمة علاء الدين أبو زينة، بعنوان "كيف يأمل الرئيس أردوغان في محو تركي أتاتورك"، بتاريخ 24 آب 2016.

[37]– مجلة الرصيف 22، مقالة لعلي أديب، بعنوان: أردوغان، هل يبايعه الأتراك سلطانًا؟ في 28 آذار 2015م.

[38]– صحيفة التقارير، مقالة بعنوان: "الأردوغانية... من إرادة الدولة إلى رجل الدولة". ل. فورين بوليسي، الخميس 28 يونيو 2016م.

***

المصادر والمراجع:

1. إبراهيم خليل أحمد، الأحزاب السياسية في تركيا، بحث في تركيا المعاصرة، مركز الدراسات التركية جامعة الموصل، 1988.
2. أحمد نوري النعيمي، الحياة السياسية في تركيا الحديثة 1919-1938م، بغداد، 1990م.
3. الأردوجانية نسمة أم عاصفة؟ صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، 11 يونيو 2010م، العدد 11518.
4. إسماعيل نوري حمدي الدوري، حركة التحديث في تركيا 1923-1938، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد، 1989.
5. ألتر توران، رجال أتاتورك العسكريون وإدارة السياسات الداخلية والخارجية في تركيا، ترجمة أحمد عبد الحليم، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، السنة الثالثة، العدد 13، 1998م.
6. الإنتخابات التركية واقع يتشكل، ملفات خاصة 2002م، الجزيرة نت.
7. جلال ورغي، الحركة الإسلامية التركية، معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي، أوراق الجزيرة 2010م.
8. راغب السرجاني، قصة أردوجان، دار الكتب العربية، ط1، القاهرة، 2011م.
9. صحيفة تقارير، ل. فورين بوليسي، "الأردوغانية.. من إرادة الدولة إلى رجل الدولة"، الخميس 28 يونيو 2016م.

10. طارق عبد الجليل، الجيش والحياة السياسية التركية.. تفكيك القبضة الحديدة، الجزيرة نت، 25 نوفمبر 2009م.

11. ________، العسكر والدستور في تركيا، دار النهضة مصر، ط 2، القاهرة، 2013م.

12. عبد الكريم محمود غرايبة، العرب والأتراك، دراسة لتطور العلاقات بين الأمتين من خلال ألف سنة، مطبعة جامعة دمشق، ط1، دمشق 1961.

13. عماد الجواهري، النظام السياسي التركي، بحث في تركيا المعاصرة.

14. فهمي هويدي، أخيرًا أرجنكون في القفص، صحيفة الأهرام الصرية، 28 أكتوبر 2008م، العدد 44521.

15. مجلة الرصيف 22، مقالة كريم شاهين بعنوان "تعديلات الدستور... هل تجعل أردوغان الرجل الأقوى منذ أتاتورك"؟ في 12-2-2017.

16. مجلة الغد، مقالة روز أساني، ترجمة علاء الدين أبو زينة، بعنوان "كيف يأمل الرئيس أردوغان في محو تركي أتاتورك" بتاريخ 24 آب 2016.

17. محسن حمزة حسن العبيدي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1946-1960م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1986.

18. مقالة مصطفى كريم بعنوان "مصطفى كمال أتاتورك... والجريمة الكبرى"، السبت 2 نيسان 2011.

19. مقالة وليد شرهان، بعنوان "من هو كمال أتاتورك؟..."، مجلة المجلة، 22 مايو 2013م.

20. من هو رجب طيب أردوغان؟ هيئة الإذاعة البريطانية 4 نوفمبر، 2002م.

http ://news.bbc.co.uk

21. منصور عبد الحكيم، تركيا من الخلافة إلى الحداثة، دار الكتاب العربي 2013م.

22. مؤامرة الإطاحة بإسلامي تركيا... حقائق ومفاجآت، صحيفة أخبار العالم التركية، 2 أبريل 2008.

23. الموقع الإلكتروني الشخصي لرجب طيب أردوجان:
www. Rte.gen. tr.

***




الرئيس احمد بن بلا